

Distr.
GENERAL

A/53/530
21 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان
وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

برنامج التعاون التقني في هايتي

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢	أولا - مقدمة ١ - ٤
٢	ثانيا - الولاية والأنشطة ٥ - ٨
٣	ثالثا - الاستنتاجات ٩ - ١٠

أولا - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٣٨/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، في دورتها الثانية والخمسين بإعداد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برنامج تعاون تقني يهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية لهايتي في ميدان حقوق الإنسان. وطلبت إلى الأمين العام أن يرفع إليها في دورتها الثالثة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا البرنامج.

٢ - واتخذت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين، بعد اطلاعها على تقرير عن حالة حقوق الإنسان في هايتي الذي رفعه إلى الجمعية العامة الخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان، السيد آداما دينغ (A/52/499) والمحال إلى اللجنة، القرار ٥٨/١٩٩٨ الذي تشجع فيه القادة السياسيين وممثلي المجتمع المدني في هايتي على السعي إلى إجراء حوار يمكن عن طريقه التوصل بسرعة إلى اتفاق وتجاوز المأزق المتعلق بتعيين رئيس الوزراء.

٣ - وقد لاحظت لجنة حقوق الإنسان بامتنان تقرير الخبير المستقل، ورحبت بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج التعاون التقني في هايتي (A/52/515)، الذي يضطلع به مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بغرض تعزيز القدرة المؤسسية في هذا الميدان، وبخاصة في مجالات الإصلاح التشريعي، وتدريب موظفي إدارة القضاء، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وطلبت إلى الأمين العام أن يرفع إليها تقريراً آخر عن تنفيذ البرنامج في دورتها الخامسة والخمسين.

٤ - ويتضمن التقرير الحالي معلومات عن تنفيذ برنامج التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، وذلك وفقاً للقرارات المذكورة أعلاه. وهو يكمل التقرير الذي قدمه الخبير المستقل عن تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي.

ثانياً - الولاية والأنشطة

٥ - أعد برنامج التعاون التقني، لتعزيز قدرات الهياكل السياسية وشبه السياسية في ميدان حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومة والأطراف الأخرى، بما فيها البعثة المدنية الدولية في هايتي (MICIVIH) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرة المؤسسية في ميدان حقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات الإصلاح التشريعي، وتدريب موظفي إدارة القضاء، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٦ - ويتضمن البرنامج، على وجه التحديد، حلقتين تدريبيتين في مجال حقوق الإنسان لرابطات حقوق الإنسان وممثليها المحليين. كما يقدم المساعدة لإصلاح التشريع الجنائي.

٧ - وكان من شأن توقيت تنفيذ البرنامج توطيد التعاون بين الوكالات والمجموعات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، مثل مساعدة الحكم المقدم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك الأنشطة الكثيرة التي تضطلع بها البعثة المدنية الدولية في هايتي. وفي هذا الصدد، شارك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، خلال إعدادة أنشطته، في الأنشطة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية في هايتي.

٨ - وفي حين أن مكتب المفوض السامي ينفذ بنفسه الجزء الأول من البرنامج، لا بد، عند النظر في تنفيذ الجزء الثاني من البرنامج، من الاحاطة علماً كما ينبغي بمقرر الجمعية العامة الداعي إلى تجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي القرار ١٩٦/٥١ بـ٢ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وبالنظر إلى اشتراك البعثة المذكورة المتزايد في الأنشطة التدريبية وكذلك بالنظر إلى خبرتها في المساعدة في مجال إدارة القضاء، قرر مكتب المفوض السامي، بالاتفاق مع البعثة المدنية الدولية في هايتي، أن ينقل إلى هذه الأخيرة تنفيذ ما تبقى من أنشطة تابعة لبرنامج التعاون التقني.

ثالثاً - الاستنتاجات

٩ - يشترك عدد من هيئات الأمم المتحدة في مشاريع التعاون التقني بقصد تعزيز حقوق الإنسان في هايتي. ومن هذه الهيئات البعثة المدنية الدولية في هايتي، التي تشمل أنشطتها التدريب على مراعاة حقوق الإنسان ورصدها. في حين يُعنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعمل بشكل وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثته، بتعزيز القدرات الوطنية، ولا سيما في مجالات السجون والقضاء، كما يعزز الجهود المنسقة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة ككل. وقد دعم المفوض السامي اللجنة الوطنية للحق والعدل، كما قدم التدريب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية في هايتي، في مجال حقوق الإنسان على صعيد القواعد الشعبية (التربية المدنية وتدريب المجتمع المدني).

١٠ - وبرنامج المفوض السامي يكمل أنشطة مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في هايتي، ويشكل جزءاً من الإجراءات الشاملة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم الجهود الحكومية الرامية إلى استعادة حكم القانون، والتعمير، والتنمية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية في هايتي منهماكنا جدا في هذه المجالات، وقد كان في تجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي عنصر استمرار لبرنامجها كما زاد في تحسين إمكانيات التعاون فيما بين وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. ولهذا السبب، وجد المفوض السامي لحقوق الإنسان أنه من الأنسب، لضمان فعالية التكلفة، والتكامل، والتنسيق، نقل تنفيذ برنامج التعاون التقني إلى البعثة المدنية الدولية في هايتي.

— — — — —